فهرس الموضوعات

I ـ الاختصاص القضائي الدولي

المقدمة 7

الباب الأول: مصادر الاختصاص القضائي الدولي في القانون اللبناني 15

الفصل الاول: الارث المزدوج للقانون اللبناني 17

القسم الاول: الارث العثماني 17

الفقرة الاولى: القنصليات 17

الفقرة الثانية: الغاء القنصليات 20

القسم الثاني: الارث الفرنسي 21

الفقرة الاولى: الاختصاص القضائي الدولي في القرار رقم 2029 22

الفقرة الثانية: الاختصاص القضائي الدولي في القرار رقم S/69 23

الفقرة الثالثة: الاختصاص القضائي الدولي في قانون 17 شباط 1928 23

الفقرة الرابعة: الاختصاص القضائي الدولي في القرار رقم 324/ل.ر. 24

الفصل الثاني: مميزات النظام القضائي اللبناني 27

القسم الاول: التمييز بين المحاكم المدنية والمحاكم الطائفية 27

الفقرة الاولى: المحاكم المدنية 28

الفقرة الثانية: المحاكم الطائفية 29

القسم الثاني: الاختصاص الوظيفي للمحاكم الطائفية: الاحوال الشخصية 31

الفقرة الاولى: اختصاص المحاكم الاسلامية 31

الفقرة الثانية: اختصاص المحاكم غير الاسلامية 33

الفصل الثالث: الاساس القانوني لقواعد تحديد الاختصاص الدولي 35

القسم الاول: المفاهيم المتشابهة في مجال الاختصاص القضائي الدولي في القانونين اللبناني والفرنسي 36

الفقرة الاولى: دور القانون الدولي العام في تحديد الاختصاص القضائي الدولي 36

الفقرة الثانية: تأثير السيادة على طابع قاعدة الاختصاص القضائي الدولي 38

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: تحليل النظامين اللبناني والفرنسي لجهة تحديد المحكمة المختصة دولياً 45
الفقرة الاولى: الصلة بين الاختصاصين التشريعي والقضائي 46
الفقرة الثانية: توجهات النظام اللبناني 55
الباب الثاني: امتداد قواعد الاختصاص المكاني الداخلي إلى المجال الدولي 61
الفصل الاول: القاعدة الاساسية اختصاص محكمة محل اقامة المدعى عليه 63
القسم الاول: محل الاقامة 63
الفقرة الاولى: التعريف 63
الفقرة الثانية: مبررات قاعدة 64
الفقرة الثالثة: محل الاقامة والمفاهيم القريبة منه 65
القسم الثاني: مركز الشركة 70
الفقرة الاولى: المبدأ والاستثناءات 70
الفقرة الثانية: تطبيق بعض القواعد المتعلقة بالاشخاص الطبيعيين 72
الفصل الثاني: الاختصاص في المواد العينية العقارية 73
القسم الاول: الدعوى العينية العقارية 73
الفقرة الاولى: اختصاص محكمة محل وجود العقار 73
الفقرة الثانية: مبررات قاعدة الاختصاص 74
القسم الثاني: الدعوى المختلطة 76
الفصل الثالث: الاختصاص في مواد الارث المنقول 79
القسم الأول: تحديد قاعدة الاختصاص 79
القسم الثاني: تطبيق قاعدة الاختصاص 80
الفقرة الاولى: تطبيق نصوص القانون الداخلي 80
الفقرة الثانية: التطبيق على الاشخاص 81
الفقرة الثالثة: التطبيق من حيث المواد 83
الفقرة الرابعة: دور الجنسية 84
الفصل الرابع: الاختصاص في المواد الجرمية 87
القسم الاول: دراسة نص القانون 87
القسم الثاني: اساس قاعدة الاختصاص 88
القسم الثالث: تطبيق قاعدة الاختصاص 89
الفقرة الاولى: التطبيق العام 89
الفقرة الثانية: التطبيق في المواد المنظمة بنصوص خاصة 90

Scanned by CamScanner

الفصل الخامس: الاختصاص في مواد النفقة .....
القسم الاول: اساس قاعدة الاختصاص 93
القسم الثاني: الخيار المعطى للمدعي 93
الفصل السادس: الاختصاص في مواد الافلاس 93
القسم الاول: وضع قاعدة الاختصاص 95
القسم الثاني: الاستثناءات على قاعدة الاختصاص 95
الفصل السابع: الاختصاص في مواد التأمين 97
القسم الاول: التأمين البري 99
الفقرة الاولى: دراسة النصوص القانونية 99
الفقرة الثانية: تطبيق قواعد الاختصاص 99
القسم الثاني: التأمين البحري 100
الفصل الثامن: الاختصاص في مواد التمثيل التجاري 102
الفصل التاسع: قواعد الاختصاص الاستطرادية 103
القسم الاول: التلازم 107
القسم الثاني: تعدد المدعى عليهم 107
القسم الثالث: المسائل الأولية 108
الباب الثالث: قواعد الاختصاص الدولي 109
الفصل الاول: الجنسية اللبنانية كعنصر اختصاص دولي 113
القسم الاول: الجنسية كعنصر اختصاص مستقل في مواد الاحوال الشخصية 115
الفقرة الاولى: دراسة المادة 75 من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني 115
الفقرة الثانية: المقارنة بين المادة 75 أ.م.م. لبناني والمادتين 14 و15 من القانون المدني الفرنسي 115
القسم الثاني: الجنسية اللبنانية كعنصر اختصاص استطرادي يحول دون التمنع عن احقاق الحق 119
الفقرة الاولى: تحديد مفهوم التمنع عن احقاق الحق 123
الفقرة الثانية: شروط تطبيق قاعدة الاختصاص 123
القسم الثالث: الجنسية اللبنانية كعنصر اختصاص خاص في مواد الزواج 124
الفقرة الاولى: الاختصاص الدولي للمحاكم اللبنانية 127
الفقرة الثانية: تحديد المحكمة المختصة مكانياً 127
الفصل الثاني: محل وجود الاموال في لبنان كمعيار للاختصاص الدولي 131
القسم الاول: الاختصاص في مواد التركات غير المنقولة 135 136

Scanned by CamScanner

القسم الثاني: وجود الاموال المنقولة في لبنان 138
القسم الثالث: طرق التنفيذ المطبقة على الاموال الكائنة على الاراضي الوطنية .. 141
الفصل الثالث: الاختصاص في المواد العقدية 147
القسم الاول: خيارات الاختصاص القضائي 148
الفقرة الاولى: عرض قاعدة الاختصاص 148
الفقرة الثانية: تطبيق قاعدة الاختصاص 151
القسم الثاني: بنود الاتفاق على الاختصاص 155
الفقرة الاولى: ارادة الفرقاء، كعنصر اختصاص مستقل؟ 155
الفقرة الثانية: قبول بنود الاختصاص 158
الفصل الرابع: الاختصاص في مواد التدابير المؤقتة والتحفظية 177
القسم الاول: قاعدة اختصاص عامة 177
القسم الثاني: قواعد خاصة في الاختصاص 180
الفقرة الاولى: المادة 78، فقرة 3، أ.م.م. لبناني 180
الفقرة الثانية: المادة 78، فقرة 4 أ.م.م. لبناني 182
القسم الثالث: تحديد المحكمة المختصة مكانياً 183
الفصل الخامس: الاختصاص في مواد المرفق العام 185
القسم الاول: استعمال مفهوم المرفق العام في مواد الاختصاص الدولي 185
القسم الثاني: المادة 77 أ.م.م. والمرفق العام 190
الباب الرابع: أوضاع الأجانب والحصانة القضائية 193
الفصل الأول: أوضاع الأجانب 195
القسم الأول: المفهوم العام 195
القسم الثاني: النظام القانوني 196
الفقرة الأولى: نظام تشبيه الأجانب بالمواطنين 197
الفقرة الثانية: نظام الدول الأولى بالرعاية 197
الفقرة الثالثة: نظام التبادل في معاملة الأجانب 198
القسم الثالث: اكتساب الأجانب الحقوق العينية العقارية 201
القسم الرابع: دخول الأجانب إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه 203
القسم الخامس: تنظيم عمل الأجانب 203
الفصل الثاني: الحصانة القضائية 205
القسم الأول: الحصانة القضائية 205
القسم الثاني: حصانة التنفيذ 206
القسم الثالث: النظام الإجرائي للحصانات 207

Scanned by CamScanner

II ـ آثار الأحكام الأجنبية في لبنان

العنوان الاول: شروط نفاذ الأحكام الأجنبية في لبنان 219

الفصل الاول: الرقابة على الاختصاص الدولي للقاضي الأجنبي 223

الفرع الاول. ـ القانون الوضعي 225

الفقرة الأولى. ـ مراقبة اختصاص القاضي الأجنبي طبقاً لقواعد اختصاصه ... 226

الفقرة الثانية. ـ الطابع الحصري للاختصاص اللبناني 231

الفرع الثاني. ـ انتقاد القانون الوضعي 238

الفقرة الأولى. ـ انتقاد الدور المعطى لقاعدة الاختصاص الأجنبية 238

الفقرة الثانية. ـ انتقاد الدور المعطى للاختصاص اللبناني الحصري 243

الفصل الثاني: رقابة القانون المطبق من القاضي الأجنبي 249

الفرع الاول. ـ مراقبة الاختصاص التشريعي وصحة تطبيق القانون 251

الفقرة الأولى. ـ مراقبة الاختصاص التشريعي 251

الفقرة الثانية ـ وسيلتا التخفيف 260

الفقرة الثالثة. ـ رقابة حسن تطبيق القانون 263

الفرع الثاني. ـ الرقابة على غياب التحايل عل القانون 265

الفقرة الأولى. ـ دلائل التحايل على القانون 266

الفقرة الثانية ـ جزاء التحايل على القانون 270

الفصل الثالث: رقابة التطابق مع النظام العام 273

الفرع الاول. ـ ميدان تدخل النظام العام 276

الفقرة الأولى. ـ النظام العام الاجرائي العائد إلى اصدار الحكم الأجنبي 276

الفقرة الثانية. ـ النظام العام في الاساس المرتبط بمضمون الحكم الأجنبي ... 286

الفرع الثاني. ـ معيار تدخل النظام العام 289

الفقرة الأولى. ـ معيار النظام العام 289

الفقرة الثانية. ـ معيار تدخل النظام العام الطائفي 294

الفصل الرابع: المراجعة بالاساس 297

الفرع الاول. ـ مدى وموضوع المراجعة في الاساس 300

الفقرة الأولى. ـ ميدان المراجعة بالاساس 300

الفقرة الثانية. ـ موضوع المراجعة 316

الفرع الثاني ـ انتقاد المراجعة بالاساس 320

الفقرة الأولى. ـ الحجج القانونية 320

الفقرة الثانية. ـ الحجج المستمدة من الممارسة العملية 321

Scanned by CamScanner

العنوان الثاني: دلائل فعالية الأحكام الأجنبية 323
الفصل الاول: آثار الأحكام الأجنبية المدلى بها بمعزل عن الصيغة التنفيذية 341
الفرع الاول. ـ طبيعة المفاعيل المستقلة عن الصيغة التنفيذية 342
الفقرة الأولى ـ الاثر الواقعي للحكم الأجنبي 342
الفقرة الثانية. ـ قوة القضية المحكمة للاحكام الأجنبية 362
الفرع الثاني. ـ الرقابة المؤدية للاعتراف بالآثار بمعزل عن الصيغة التنفيذية 366
الفقرة الأولى. ـ شروط الرقابة 366
الفقرة الثانية. ـ أصول الرقابة 367
الفصل الثاني: الفعالية المثارة خلال دعوى الصيغة التنفيذية 385
الفرع الاول. ـ التمييز بين دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف 386
الفقرة الأولى. ـ طبيعة دعوى الصيغة التنفيذية ودعوى الاعتراف 386
الفقرة الثانية. ـ النظام القانوني لدعوى الاعتراف ولدعوى الصيغة التنفيذية ... 388
الفرع الثاني. ـ اجراءات دعوى الصيغة التنفيذية 393
الفقرة الأولى. ـ الاختصاص 393
الفقرة الثانية. ـ تقديم طلب الصيغة التنفيذية 395
الفقرة الثالثة. ـ التوسع في موضوع الصيغة التنفيذية 398
الفقرة الرابعة. ـ سير المحاكمة 406
الفرع الثالث. ـ آثار الحكم الفاصل بالصيغة التنفيذية 408
الفقرة الأولى. ـ آثار القرار المانح للصيغة التنفيذية 408
الفقرة الثانية. ـ آثار القرار الرافض للصيغة التنفيذية 409
الفصل الثالث: ممارسة الرقابة على صحة الحكم الأجنبي من قبل قاضي الصيغة التنفيذية 411
الفرع الاول. ـ دور كل من القاضي والفرقاء في ممارسة الرقابة 412
الفقرة الأولى. ـ رقابة قاضي الصيغة التنفيذية الحكمية 413
الفقرة الثانية. ـ دور ارادة الفرقاء 415
الفرع الثاني. ـ سلطة قاضي الصيغة التنفيذية على الواقعات 416
الفقرة الأولى. ـ تكييف ومراقبة الواقعات 417
الفقرة الثانية. ـ اثبات الواقعات 419
فهرس الموضوعات 427

2009 /5 /857

Scanned by CamScanner